

تغيير السبب الأول بالخبن ولم يجز تغيير الثاني بالطي وكلاهما معتمد على عامد مختل ؟ فالجواب : أن السبب الأول غير مجاور للوتد المختل، فهو معتمد على السبب الذي بعده مع الوتد المختل، وإن كان كل واحد منهما ضعيف العمد، ولكن قام عمدهما مقام عمد عامد قوي، فجاز أن يدخله التغيير لاعتماده عليهما، بخلاف السبب الثاني. فإن قيل : لم جعلت السبب مساعداً للوتد في العمد، والعمد إنما هو للأوتاد ؟ فالجواب : إنما صلح ههنا للمساعدة في العمد لأنه لا يدخله الزحاف كما قدمنا، فأشبهه الوتد.

وأما دخول الطي مفعولات مع الكشف أو الوقف فقد جاء على غير قياس، وسنذكر مثاله.

وإذا كان القطع في مستعملين في العروض والضرب معاً سمي تخليعاً، والبيت مخلعاً، ولم يُسمع إلا في مجزوء البسيط خاصة^(١).

وأما متفاعلان فلا يكون إلا في الكامل، فيدخله القطع، فيذهب النون ويسكن اللام، فيبقى متفاعل، فيخلفه فعلاثن. ولو ذهب العين لبقى متفألن فيخلفه فعلاثن. ولو ذهب اللام لبقى متفاعلين، فيخلفه فعلاثن. ولا يدخله من الزحاف مع القطع إلا الإضممار، فيذهب النون ويسكن اللام للقطع، ويسكن التاء للإضممار، فيبقى متفاعل، فيخلفه مفعولن.

ولا يتصور القطع في وتد متوسط إلا في جزء واحد، وهو فاعلاتن المجموع الوتد، فيقطع وتده المتوسط في الخفيف بالإجماع، وفي^(٢) المجتث على الخلاف، فيذهب الألف من علا ويسكن اللام، فيبقى

(١) في أ: ومتى.

(٢) سيأتي نقاش لهذه القضية عند الحديث عن العروض الثالثة للبسيط.

(٣) في: ساقطة من أ.